دراسة لغوية

علم التصريف

موضوعه وتطوره

دكتور/ محمد ابراهيم البنا

بذل النحاة جهودا متتابعة فى تحديد أبنية العربية ، على نحو ما كان منهم فى وصف التراكيب . وقد أدركوا أن غالبية المواد تميزت بقابليتها للنماء ،وأن الابنية تتفرع منها وتقوم عليها كما يقوم البناء على أصله ، وأن الحركات ـ قصيرة كانت أو طويلة ـ تمثل الاساس الاول فى تشكيل هذه الابنية ، والى جانب هذه الحركات قامت أصوات أخرى متخذة أوضاعا معينة من الاصل ، فى أوله وآخره أو وسطه ، تسهم هذه الاصوات فى تنمية هذه الابنية .

وما أدركه النحاة يمثل طبيعة فى اللغات السامية عامة ، تلك التى تقوم أبنيتها على الاشتقاق ، والاحتفاظ بمادة الاصل،فى صورة موزونة ومقاطع محددة . ولذلك علم النحاة أن تحديدهم لهذه الابنية لا يتم الا بالعودة الى هذا الاصل ، ومن هنا قام فى العربية علم الى جانب علم النحو هو : علم الاشتقاق . وكانت وظيفته البحث عن أصول الابنية ، وبيان ما يعرض لها من زيادة ، ومواضع هذه الزيادة ، وما يعرض لها أيضا من تغيير أو نقص .

وقد كان من السهل معرفة هذه الاصول ، عرفوا مثلا أن : أجلب ، وجلب واجتلب ، وانجلب ،وتجلب واستجلب ، والجالبة ، والجلبان ، الى بقية الامثلة ، عرفوا أنها تنتمى الى الاصل : جلب . وعناية النحاة بجذور الابنية هو الذى جعلهم يعدون ما عداها زائدا ،

سواء أكان حروفا أم حركات ، بل جعل أمر الحركة القصيرة غير ذى بال ، حيث لم تحظ بالرسم المعبر عنها ، وان كان الرسم فى اللغات السامية منذ نشأته قد التزم اهمال هذه الحركات • ولعل ذلك راجع الى ثبات أصل المادة فى الرسم أو جذرها ، على حين لم تثبت الحركة على صورة معينة •

لم يكن من الصعب اذا الوصول الى جذور الابنية • واذا وجدنا ابن جنى يتحدث عن وظيفة علم التصريف ، وأنه « به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل الى معرفة الاشتقاق الا به(١) » •

فاننا نعتقد أنه يعنى أن هناك أبنية قد يعسر تحديد أصولها ، وأنه حينئذ تحل أقيسة التصريف مشكلات هذه الابنية ، على أن ذلك يمثل أبنية محدودة ، تلك الابنية التى كانت محك النظر بين العلماء(٢) • ثم ان ما نسبه ابن جنى الى التصريف ينبغى أن ينسب الى علم الاشتقاق ، فهذه الاقيسة انتهى اليها المشتغلون بالاشتقاق من الابنية الواردة عن العرب ، كما سنعرف بعد •

وقد انتهى علم الاشتقاق الى أمور ، منها : أن البحث فى المشتقات قد نبه الى دراسة الدلالة فى كل مادة فى مختلف أبنيتها ،وهل تدور حول معنى واحد ، أو أن هناك معانى متعددة لصور هذه المادة ؟ وظهر فى الفكر اللغوى ما يسمى بالاشتقاق الصغير والكبير وغير ذلك مما حفلت به كتب ابن جنى وابن فارس • وكان هذا العمل مسلما الى وضع المعجم العربى الذى حتمت طبيعة العربية أن يقدم فى نظامه على أساس أصل الماده أو جذرها ، وأطبقت على ذلك مختلف المدارس المعجمية •

ومن الامور التى انتهى اليها علم الاشتقاق : تحديد هيئات الابنية ، وهذا جانب شكلى ، وهو

---

(١) المنصف ١/٢ •

(٢) انظر المتع لابن عصفور ١/٢٩ ، ٢٢٨ •

الذى نجده فى كتب الابنية(١) التى عنيت بالمجرد من الاسماء والافعال ومزيد كل منهما . وقد كان للميزان الصرفى شأن كبير فى الوصول الى هذه الغاية ، فلولا الميزان للجأ النحاة الى وصف كل بناء على نحو ما صنعوا فى وصف التراكيب ، لكن الموازين من نحو : افعل وفاعل وافتعل ، وانفعل ، وفعالى ، وفواعل — قد دلت على الغرض من أخصر طريق ، فاذا كانوا قد وضعوا التراكيب فى أبواب ،فانهم قد حصروا هذه الابنية فى موازين وما أشبه حديث النحاة عن الجملة وركنيها بحديثهم عن البناء ومادته فللجملة ركنان كما أن للبناء أصولا والجملة تنمو بأشياء منها ما هو مرتبط بالفعل ، ومنها ما هو مرتبط بالفاعل ، أو منها ما يطلبه الفعل ومنها ما يطلبه الفاعل . وكذلك الشأن فى الجملة الاسمية . وصف النحاة ذلك ، وحفلت أبوابهم بهذا الوصف ، وكان هذا الوصف هو ميزانهم للجملة فى مختلف صورها

أما فى مجال الابنية فقد قام الميزان بالتنبيه على صور أبنية الاسماء والافعال ، فى تجردها وزيادتها مصحوبة باحصاء لها فى الحالتين.

ومن خلال هذا الاحصاء استطاع النحاة أن يخرجوا بأقيسة منها ما يتصل بالابنية ، ومنها ما يتصل بالتغييرات التى تعرض لها ، فقد تبين لهم أن من هذه الابنية ما يسير على نمط معين ، وهو مادعى أخيرا بالمشتقات ذوات الاقيسة ، وأن منها ما لا يجمعه ضابط ، فاذا كان النحاة فى استقرائهم للتراكيب قد خرجوا بأقيسة ونبهوا على استعمالات لا تندرج تحت قياس ووسموها بالشذوذ ، فان المشتغلين بالاشتقاق قد خرجوا بأقيسة لبناء الفعل ، وبعض الاسماء ، وللمثنى والجمع ، والمصغر والمنسوب . وقالوا : ان هناك أشياء مشتقة لا يجمعها قياس ولا نظام ، وهى التى تكفلت بها المعاجم واحتوتها.

ومن خلال هذا الاحصاء أيضا

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/٢٤٢ — ٣٠٣ ، ٣٣٠ — ٣٤٥ . والمنصف ١/١٧ وما بعدها . والممتع ١/٦٠ — ٢٩٥ .

عرف النحاة أن هنـاك أبنية قـد انفرد بهـا الصحيح دون المعتل ، والمعتـل دون الصـحيح • وكأن النحاة قد نظروا فى الابنيـة التى تفرد بها الصحيح ولم يرد المعتل عليها ، باحثين عن السبب فى ذلك، وجدوا مثلا أن الصحيح قد تفرد ببناء فعلول نحو بهلول وعصفور ، فأرادوا أن يبنوا من المعتل هـذا البنـاء ، فأداهـم التصـور الى «رميى» بعد أن كان «روميوى» ، وكأنهم عزوا عدم ورود فعلول من المعتل الى هذا الثقل الناشىء من تتابع الامثال • لكن النحاة فيمـا يبدو قد أعجبهم هذا التصـور ، وقالوا : ان المشتغل بمثـل هـذه الابنية يحـكم قواعـد الاعـلال والادغام ، فمضوا فى هذا الطريق لا للبحث عن السبب فى تخلف هذا البناء من المعتل ، ولكن لشىء آخر هو ما ادعوه من التدريب واحكام صنعة الاعلال والادغام ؛ ونشـأ فن جديد يعنى بهذه الابنية هـو : فن التصريف ، موضوعه هو هـذه الابنية التى يصرفها الدارس كما يشاء عـلى وفق أبنيـة أخـرى مسموعة من الصـحيح ، يقـول سـيبويه وهو يتحـدث عن باب « مـا قيس من المعتل الـذى لا يتكلمون به ، ولم يجىء فى كلامهم الا نظيره من غير بابه » ، وقال : « وهو الذى يسـميه النحـويون التصريف(١) » •

هذا هو موضوع التصريف أول الامر ، وهو كما رأينـا وليـد علم الاشتقاق ، ذلك الذى وصف أبنية الصحيح والمعتل ، وحدد التغييرات التى تعرض لابنية المعتل والمضعف فأرادوا أن يضعوا المعتل فى صورة بناء الصحيح ، وطبقوا على هـذه الابنية المخترعة قواعد التغيير التى وقعت فى المشـتقات ، وذلـك أن النحـاة قد خرجـوا من تتبعهم لصور الاعـلال فى جميـع هـذه المشتقات بعقود (٢) ــ كما يقول ابن جنى ــ وقواعـد ، هى التى كانـوا يطبقونها عـلى الصـور الجـديدة ، فليس مـن فارق بين

(١) الكتاب ٤/٢٤٢ ، وانظر شرح الشافية ١/٦ ــ ٧ .
(٢) التصريف الملوكى ٤٧ ــ ٥٨ .

المشتقات والمصرفات الا أن الاولى مسموعة من العرب مستعملة فى الكلام ، وأن المصرفات من صنع النحاة ، مأخوذة من مادة المعتل على وفق أمثلة الصحيح ، فالمثال المصوغ عليه عربى ، والتغييرات التى تحدث فى هذه الابنية الجديدة مأخوذة مما سمع عن العرب ، لكن البناء الجديد لم يسمع من هذه المادة المعتلة ، ولذلك وصفت هذه الابنية بأنها مولدة،يروى اليزيدى أنه قال : « لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبى عمرو • فقال له الاحمر : لم يكن يعرف التصريف فقلت له : ليس التصريف من النحو فى شىء ، انما هو شىء ولدناه نحن واصطلحنا عليه ، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس (١) » •

ولقد سار المازنى على نهج سيبويه عندما وضع كتابا فى التصريف ؛ فاذا كان سيبويه قد مهد للتصريف بذكر أبنية الافعال والاسماء الصحيحة والمعتلة فقد صدر المازنى كتابه بذلك ، ولكنه ينبه على أن هذه الابنية ليست من علم التصريف بقوله : « وانما كتبت لك فى صدر هذا الكتاب هذه الامثلة ، لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الاسماء والافعال ، فاذا سئلت عن مسألة فانظر : هل بنت العرب مثالها ؟ فان كانت بنت فابن مثل ما بنت ، وان كان الذى سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه ، لانك انما تريد أمثلتهم وعليها تقيس (٢) » • فترى المازنى ينبه على ضرورة معرفة أمثلة العربية لمن هو مشتغل بالتصريف، لانه يبنى على مثالها ، فلا بد أن يكون علم بها ، لا لانها من التصريف ، وانما لان المصرف يحتذيها ويشكل بناءه على نسقها• وكذلك قال ابن عصفور وهو يذكر موضوع التصريف ، قال : « والتصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى ، نحو: ضرب وضرب وتضرب وتضارب

(١) مجالس العلماء للزجاجى ١٧١ •
(٢) المنصف ١/٩٥ — ٩٦ •

واضطرب ، فالكلمة التى هى مركبة من ضاد وراء وباء نحو (ضرب) قد بنيت منها هذه الابنية المختلفة لمعان مختلفة • ومن هـذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعانى التى تعتوره من التصغير والتكسير ، نحو : زييد وزيود • وهذا النحـو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف ، فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب(١)» • وهذا من أصرح النصوص على موضوع علم التصريف ومفهومه عنـد القدماء • ومـع ذلك رأيت ابن عصفور يسـمى هـذا النحو تصريفا • وسنبين بعد منشأ هذا التصور عنده •

وقد ذكرنا من قبل أنـه لابـد للمشـتغل بمسـائل التصريف أن يعرف أيضا قواعد التغيـير ، أن يعـرف ما يعرض للهمـزة والياء والواو ، لانه سوف يصرف مـواد مهموزة أو معتلة ، ولهذا أيضا عنى سيبويه بتقديم أحوال هذه الحروف قبـل أن يصـل الى مسـائل التصريف (٢) • وكذلك صنع المازنى بعـد أن خلص من الابنية وقال : « واعلم أن الهمزة وبنـات الواو والياء فيهن مسـائل التصريف ، فانظـر كيف صـنعت العـرب فى اليـاءات والـواوات والهمـزات اللواتى هن فاءات الفعـل وعيناته ولامـاته ، وما ألحق باللامات من الياءات ، وكيف أجروهن ، وكيف ألزموهن الحذف والتغيير والابدال حتى يسهل عليك النظر ، ان شاء الله » • ويشرح ابن جنى هـذا فيقول : « أعلم أنه أتبـع هـذا الفصل الـذى قبله ، ليريك كيف ينبغى أن تعمل فيما يرد عليك مما يسأل عن بنائه ، يقول : فلا تعـد ما رأيتهم عملوه فى نظير ما تبنيه ، ولا تتجاوزه (٣) » •

ولما تقدم أحسب أنه لولا هـذه المسائل المصرفة ما نشأ فى العربية

---

(١) المنتع ١/٣ ، وانظر أيضا ١/٥٢ ـ ٥٣ •
(٢) الكتاب ٤/٣٦٠ ـ ٣٩٥ •
(٣) المنصف ١/٩٦ •

من الفنـــون أو العلوم ما يـــدعى بالتصريف ، ولكنا أمام علمين فقط هما : علم النحو وعلم الاشتقاق ، الاول يعنى بالتـــراكيب ، والثانى بالابنية ذوات الاصول وما يعرض لها من تغييرات .

على أنه قـــد دخـــل فى مجـــال التصريف بعـــد ذلك شىء آخر ، شبيه بالصـــورة المتقدمة ــ أعنى البناء من المعتل على مثال الصحيح فقد بنى النحـــاة من بعض مـــواد الصحيح أمثلة لم تسمع منها ،وان كانت قد سمعت فى نظائرها ، مثل بنائهم من ضرب للالحـــاق عـــلى مثـــال : صـــفرد ، أو حبرج ، أو جعفر . لم تسمع هذه الابنية من هذه المادة ، وان كانت قد سمعت من مادة أخرى ، فقد سمع : رماد رمدد ، وسمع : دخلل ، وقردد . ولذلك عقب ابن جنى عـــلى قول المازنى : « واعلم أن الهمزة وبنات الـــواو والبـــاء فيهن مســـائل التصريف » ، قـــال ابـــن جنى : « ومســـائل التصريف فى الهمـــزة وبنات الواو والياء وغـــيرهما من الصحيح . وانما أراد أن المسائل اذا بنيت من الهمـــزة أو الواو أو الياء كانت صعبة مشـــكلة ، لمـــا يعـــرض فيهـــا مـــن التغيـــير أو الحذف(١) » .

وقـــد وازن ابن جنى ما بيـــن التصريف والاشـــتقاق من جهة ، وبينه وبين النحو من جهة أخرى ، فالتصريف والاشتقاق تجىء بهمـــا المادة على وجوه شتى ، والتصريف والنحو يقاس فيهما ما لم يســـمع على ما سمع ، يقـــول ابن جنى : « وينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصـــالا شديدا ، لان التصريف انما هو أن تجىء الى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثـــال ذلك أن تـــأتى الى ضرب فتبنى منه مثـــل جعفر فتقول : ضربب ، ومثل قمطر ضرب ، ومثـــل درهم : ضربب ، ومثل علم : ضرب ، ومثل ظرف : ضرب ، أفـــلا ترى الى تصريفـــك الكلمة على وجوه كثـــيرة ؟ وكذلك

(١) المنصف ١/٩٧ .

الاشتقاق أيضا ، ألا ترى أنك تجىء الى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول : ضرب، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب ، ثم تقول فى اسم الفاعل: ضارب • وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة •• الا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب الى النحو من الاشتقاق(١) » • ويريد بصلة التصريف بالنحو أنك فى كليهما تقيس ما لم يسمع على ما سمع • وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله : « والغرض من صناعة الاعراب والتصريف انما هو أن يقاس ما لم يجىء على ما جاء(٢)»

هذا ولم يختلف النحاة فى الحاق تراكيبنا بتراكيب العربية ، فنحن باتباعنا نمطها تكتسب تراكيبنا هذه الصفة فتصبح عربية ، وهذا ما يقوم به علم النحو • كذلك لم يختلفوا فى أن ما نبنيه من المعتل على مثال الصحيح — وهو ما عنى به التصريف أول الامر — لم يختلفوا فى أنه ليس من العربية فى شىء ، وانما هو شىء « الغرض فيه التآنس واعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه (٣) » • أما الابنية المأخوذة من بعض مواد الصحيح على نحو ما ورد من العرب فى نظائرها ، وهى التى أدخلت فيما بعد فى علم التصريف، فقد حاول ابن جنى أن يلحقها بكلام العرب ، متابعا فى ذلك لشيخه الفارسى ، الذى أخذ بأصل المازنى : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(٤) »• ولما كانت العرب قد قالت : رمدد، فماذا يمنع من القول : ضربب ؟ وهكذا • وقد نسب ابن جنى

---

(١) المنصف ١/٤ .
(٢) المرجع المتقدم ٢/٢٤٢ .
(٣) الخصائص ٢/٤٨٨ •
(٤) الخصائص ١/٣٥٧ •

الاصل المتقدم فى كتابه المنصف الى الخليل وسيبويه(١) • وكان المازنى قد قال : « فأما الالحاق المطرد الذى لا ينكسر ، فان يكون فى موضع اللام من الثلاثة مكررا للالحاق ، مثل : مهدد ، وقردد ، وسؤدد ، وعندد • والافعال : جلبب يجلبب جلببة (٢) » • وقد سأل ابن جنى شيخه الفارسى عن مقالة المازنى هذه فقال : « لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب اسما وفعلا وصفة ، وما شاء من ذلك ، فيقول : ضربب زيد عمرا ، ومررت برجل ضربب ، وضربب أفضل من خرجج ، لانه الحاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من الالحاق • وليس لك أن تقول : هو رجل ضيرب ، ولا ضورب ، لان هذا لم يطرد فى الالحاق » •

يقول ابن جنى : « فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالا ؟ فقال :نعم لان هذا الالحاق لما أطرد صار كاطراد رفع الفاعل » •

على أن جمهور النحاة يمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضا، ويعدون هذه الامثلة من الامور السماعية التى تحفظ ولا يقاس عليها ، فاذا كانوا قد قالوا : رمدد فليس لنا أن نقول : ضربب • وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه وليس لنا أن نقيس عليه • ويبدو أن ابن فارس فى قوله : « وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه ، لان فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها • ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن » ــ انما كان ينكر أمثال ما أجازه الفارسى • لكن النحاة لم يختلفوا فى جواز الالحاق للتدريب والتمرين،وتمكين المقاييس كما قال الامام عبد القاهر ، الا شيئا أثاره ابن مضاء وبعض النقاد السابقين عليه » •

دكتور / محمد ابراهيم البنا

---

(١) المنصف ١/١٨٠ •
(٢) المنصف ١/٤١ •